فسد للدخول على الخطر ولم يسقط عوده اما الوزن والكيل
فلا حتياجهما الا ان تزلت مظنة المشقة منها منزلة
التحقق ولا مقصود الا فراد عطف على المعنى الا ان
يقل منها اى تنتظر فرد لا تقوم فصل يعوده ولو مع
الوزن اولم يسكا خلافا للاصل لا بمجرد الوزن وخبر
وطف استوا اوزنه تكملة للشروط فان ظهر عدمه
اى الاستواء خير من عليه الضرر وهو المشترى
فى العلو البائع فى الاسفل وجاز فى صنعة مكيلا ان
وجزافا ان مطلقا خرجا عن الاصل والا كمع عرض احد
هما كعبد وكجزاف مع مكيل لم يخرج احدهما عن الا
صل وهو اى الاصل فى الحبوب الكيل وفى الارض
والثياب الجزاف ولا يضاف جزاف على كيل كصبرة طل
اردب بدينار غيره مطلقا من جنسه او جنسه
الا مثله اى جزافا على كيل مكروه تمرا وحنطة
وصنعة وجاز بيع برويبة الصوان كنقد اللسوى
وبعض المثلى لا المتوم على الراجح ستخبر الا ان
يكون فى متون كالشاشى اتلافى ثم ان ظهر عيب فللمشترى
التكلم وعلى الوفق وهو مبنى البرنامج يكتب فيه
اوصاف المبيع فان تنازعا بعد غيبة المشترى على

تصرفى

تصرفى البائع كما فى بن خلف البائع انه موافق ويرويه
ان لم يتغير بعدهما او كان على الخيار ولو حاضرا
فان تنازعا فى بقاء الصفة فالقول لموافق العادة و
حلف ان لم تعلم له شيخا وبكفى واحد من اهل
المعرفة على المعتمد فان استكمل حلف البائع لخلاف
المبيع على الصفة والقول للمشترى بيمينه كما فى
المرتشى وغيره ومن قطع دم امهم ليريها قول فى آل
الوداة والنقص ولا يلزمه ان يقبل الا ما اتفق انه
وعلى جودته كما لا يلزم ان يعدل بعد القبول الا ما
اتفق على رداءته وكره المرتشى وعلى المعاصلة
قبل الوافى بيمين على البت فى العدد والوزن كما فى
حش وعلى نفى العلم فى العشق الا ان يحقق وترد فى دعوى
التحقيق كنفى ان النقص معاصلة وجاز بيع ثاب
عن المجلس ولو على دون يوم كما فى حش فعفا على
الاصل ان وصف وقت البائع كان كما ان خيار ولو حضر
بالمجلس فى هسكوفا وشرطه ان كان على اللزوم
عدم البعد جدا وجاز العقد فيه تطوعا ان بيع
على اللزوم وبالشرط ان كان مع ذلك عمارا او صوما
على يومين والكاف فى الاصل لزيادة بوصف غير البائع

Copyright © King Saud University